

تحقيقات

خالد فرّاج

رام الله:

قرية عالمية فيها كل شيء

تعتبر مدينة رام الله، في نظر من لا يعرف، أكبر مدينة في الضفة الغربية لمكانتها المرموقة بين مدن فلسطين. لكن الحقيقة هي أنها تعد من المدن الصغيرة جداً. فتعداد سكانها لا يتجاوز 35.000 نسمة، بينما يتجاوز عدد سكان بعض بلدات الخليل 60.000 ألف نسمة، وبعض مخيمات اللاجئين في غزة 70.000 نسمة. ومع ذلك، وكما يقول البعض، فإن رام الله الصغيرة تبدو كأنها العاصمة الفعلية غير المعلنة للدولة الفلسطينية. ففي قلب المدينة هناك المقار السيادية للسلطة الفلسطينية كافة، مثل ديوان الرئيس، والمقر الرئيسي للحكومة، ومقر المجلس التشريعي، والمقر الرئيسية للأجهزة الأمنية والوزارات، والسفارات، ومكاتب التمثيل الأجنبية لأغلبية الدول التي لها تمثيل رسمي لدى السلطة الفلسطينية، ومكاتب الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى كالصليب الأحمر، انتهاء بكبريات شركات القطاع الخاص والمصارف والفنادق.

الوضع في رام الله، من حيث التركيب السكاني والطبقي، يختلف اختلافاً جذرياً عن بقية المدن. فمن مجموع عدد السكان الذين لا يتجاوز عددهم 35.000 نسمة، لا يوجد سوى 1500 ساكن أصلي، العدد الأكبر منهم موجود في الولايات المتحدة الأميركية. وبحسب مصادر بلدية رام الله، فإن عدد المقيمين بالولايات المتحدة من أبناء رام الله يبلغ 40.000 نسمة.

يصل عدد سكان رام الله في النهار إلى نحو 150.000 نسمة، فهي مستوعب للقادمين من عشرات القرى المحيطة بها، كما أنها جاذب لهم من مدن الضفة الغربية كافة. ومع حلول المساء يصبح عدد سكان المدينة 36.000 نسمة، لكنه يتراجع إلى نحو 25.000 بحلول مساء الخميس من كل أسبوع حتى مطلع صباح الأحد. ذلك بأن سكان المدينة من الشمال والجنوب، والفلسطينيين من داخل الخط الأخضر، يمضون عطلة نهاية الأسبوع مع ذويهم في مدنهم وقراهم التي هجروها بحثاً عن مصادر رزقهم.

ومع اشتداد الحصار على الأراضي الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى، فتحت رام الله أبوابها لاستيعاب الهجرات الداخلية المتدفقة إليها. فالحوارج التي انتشرت بين مدن الضفة الغربية، وعلى مداخلها، منعت مئات بل آلاف الموظفين من التوجه إلى أماكن عملهم ثم العودة إلى أماكن سكنهم، الأمر الذي دفع العشرات منهم إلى استئجار شقق في مناطق عملهم، وكانت الحصة الأكبر لمدينة رام الله. وتحولت ظاهرة استئجار الشقق، فيما بعد، إلى شراء وملكية لأن الحصار طال ولم تكن له نهاية.

في ذكرى رحيل إدوارد سعيد دعيتُ إلى حضور أمسية موسيقية، تخليداً لذكراه، في مركز خليل السكاكيني الثقافي حضرها نحو 70 شخصاً. اللافت في الأمر أن الحضور في معظمهم، ولا أبالغ حين أقول ذلك، ناطقون بلغة غير عربية، كما أن ملامحهم ليست عربية. وهذا إن دل على شيء فعلى أن للأوروبيين والأميركيين والأجانب حصة لا يستهان بها في رام الله. فكثير من المنظمات والمؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية يستقدم موظفيه وخبراء من خارج البلاد للعمل في الأراضي الفلسطينية، والمكان المفضل لديهم هو رام الله، التي بحسب ما يقول بعضهم لا يمكن تفريقها عن بعض المدن الأوروبية. ففيها المقاهي والمطاعم بأنواعها كافة، كما أن التعددية التي تتمتع بها تتيح للأجانب العيش بنمط حياة أقرب إلى أنماط حياتهم في بلادهم؛ فأنت تستطيع أن تشاهد حفلة رقص صاخبة في أحد فنادقها أو في إحدى قاعاتها، الأمر الذي لا تجده في أغلبية مدن الضفة الغربية. إضافة إلى أن الاختلاط فيها بين الجنسين يبدو أكثر طبيعية قياساً بغيرها من المدن. أما الصحف اليومية فلا تخلو من إعلانات بشأن نشاطات ثقافية وفنية وموسيقية تتركز في معظمها في مدينة رام الله، كما أن الموقع الجغرافي الذي تتمتع به يضيف عليها مناخاً معتدلاً، الأمر الذي جعل الفلسطينيين يسمونها المصيف. فهي تقع وسط السلسلة الجبلية الوسطى في فلسطين، وتحديداً على خط تقسيم المياه الفاصل بين غور الأردن شرقي فلسطين ومناطق السهل الساحلي الفلسطيني، وتبعد 164 كم عن أقصى نقطة في شمال فلسطين، و250 كم عن آخر موقع

في جنوبها، كما تبعد نحو 67 كم عن شواطئ البحر الأبيض المتوسط، و52 كم عن البحر الميت (بحسب مركز المعلومات الوطني).

تعتبر سنة 2008 من أهم السنين بالنسبة إلى مدينة رام الله، ففيها سيتم الاحتفال بالذكرى المئة لتأسيس بلديتها سنة 1908. وفي هذه المناسبة، دعيت إلى حضور اجتماع تشاوري في مقر البلدية مع نحو 15 شخصاً آخر من مختلف التخصصات والاهتمامات، يجمعهم اهتمامهم بالمدينة وسكنهم فيها، وكان اجتماعاً عاصفاً وساخنًا جداً، إذ أبدى قسم من المجتمعين بعض التحفظات تجاه عمل المجلس البلدي ذي الطابع التعددي الفريد في نوعه، فهو مكون من مسيحيين ومسلمين، ومن قوائم اليسار و"فتح" وحركة "حماس".

حدود جغرافية للمدينة

غير واضحة

إذا ما جرى الحديث عن مدينة رام الله فقط يكون على أساس أنها بلدة صغيرة في تعداد سكانها، لكنها في الوقت نفسه لصيقة بمدينتين أخريين إلى حد عدم تمييزها منهما: واحدة شرقيها، هي مدينة البيرة، ولديها مجلس بلدي مستقل نالت أغلبية مقاعده كتلة "حماس"، والثانية غربيها، هي مدينة بيتونيا، ولديها هي الأخرى مجلس بلدي مستقل حصلت كتلة "فتح" على أغلبية مقاعده. أما البلدات والقرى الأخرى التي تبعد بعض الشيء عن مركز مدينة رام الله، فتعد بالعشرات وأهمها بلدة بيرزيت التي تحتضن واحدة من كبرى الجامعات الفلسطينية.

هذا التقارب الجغرافي بين ثلاث مدن، ويمكن القول إنها أربع لو ضمت إليها بلدة بيرزيت التي تبعد عشرة كيلومترات فقط عن مركز رام الله، إضافة إلى قريتين أخريين بينها وبين رام الله، يولد حالة من اللبس. إذ يعتقد البعض أن رام الله هي هذه التكتلات السكانية كافة، لا المنطقة المشمولة بخدمات البلدية التي التقيت مديرها العام فعبّر عن عدم قناعته بنتائج التعداد العام لسكان المدينة في سنة 1997، إذ ذكر المكتب المركزي للإحصاء أن عدد سكان المدينة يبلغ 22.000 نسمة، وهو يرى أن الرقم يفوق ذلك كثيراً. أما التعداد العام الجاري حالياً، والذي ستعلن نتائجه في سنة 2008، فمن المتوقع أن يوصل عدد سكان رام الله إلى 35.000 نسمة. فالبلدية تقدم خدماتها إلى نحو 220.000 مواطن يعتبرون من الوافدين في النهار إلى المدينة. ذلك بأن كثيرين من تجارها، الذين يتلقون الخدمات البلدية كافة، ويسدون رسومها، هم من سكان القرى المجاورة، كما أن العديد من العاملين في القطاع العام والخاص والعمل الأهلي، هم أيضاً من خارج المدينة. وهذا ما يفسر اللبس في تعداد سكان المدينة، فالبلدية تقدم الخدمات لأضعاف سكان المدينة القاطنين فيها ليلاً ونهاراً، الأمر الذي دفعها، بحسب مديرها العام، إلى استحداث وحدة عمل إحصائية تهدف إلى تحديث البيانات السكانية دورياً، ومن دون الاعتماد على المكتب المركزي للإحصاء.

يرى أحمد أبو لبن، المدير العام للبلدية، الذي هاجرت عائلته من قرية أبو شوشة في سنة 1948 إلى رام الله، أن التنوع السكاني للمدينة، والاختلاف بين ليلها ونهارها، دليلان على انفتاح رام الله وتعدديتها، وأنهما يقللان حدة الاغتراب والشعور بالغربة، إذ لا يشعر أي ساكن فيها بأنه غريب عن نسقها الاجتماعي لا في المقهى ولا في الجامعة ولا في العمل، فالأغلبية وفدت إلى رام الله بحثاً عن العمل والتعليم والتجارة. وهذا الأمر في رام الله هو بعكس بعض المدن الأخرى التي تميز الغريب لحظة دخوله المدينة.

خلال أعوام الانتفاضة استوعبت رام الله آلاف السكان الجدد نتيجة الحصار والإغلاقات التي فرضتها سلطات الاحتلال، ونتيجة تجمع هؤلاء المهاجرين كلهم في نطاق بلديتها. فمنهم من سكن في بلدة بيتونيا، أو في مدينة البيرة، أو في قرية سردا المجاورة، لكنهم جميعاً يتجمعون نهاراً للعمل في رام الله، أو ليلاً للتسوق والاستمتاع في المقاهي أو السينما، أو للتسكع في شوارعها. فمن يسكن في مدينة البيرة لا يحتاج إلى استخدام السيارة كي يصل إلى رام الله، إذ إن مركزها الرئيسي (المنارة) مقسوم بينهما: شرقه لمدينة البيرة وغربه لمدينة رام الله. أما بلدة بيتونيا فلا تستغرق الطريق إليها سوى دقائق قليلة بالسيارة، والأمر نفسه بالنسبة إلى القرى المجاورة الأخرى.

فوضى البناء والعمران

قال لي صديق مهندس يقيم برام الله إن المدينة عبارة عن كتلة أسمنتية مؤلفة من مئات المباني البشعة، وإنه لو حضر أحد المغتربين الذين هاجروا في سبعينيات القرن الماضي أو ثمانينياتها لما عرف أن هذه المدينة هي مدينته

التي خرج منها قبل ثلاثين أو أربعين عاماً. فالصور القديمة المعلقة على جدران بلدية رام الله لا تشبه مطلقاً حالة المدينة اليوم، كما أن الأشجار، والأبنية الجميلة، والمساحات العامة، والأرصفة، والنظافة، غابت إلى حد كبير عن المدينة، التي لم تعد خضراء كما كانت. فقد اقتلعت الجرافات الأشجار، وحل مكانها أبنية لا يمكن وصفها إلا بالقبيحة. أما الأرصفة فكل يغني على ليلاه، إذ لا يوجد نموذج موحد لها، ذلك بأن المساحات العامة والحدائق، في معظمها، إما ألحقت بركب العمار والبناء، وإما استخدمت مقاراً ومعسكرات للأجهزة الأمنية. فالمدينة - المصيف لم تعد نظيفة وجميلة كما قيل في إبان الحملة الانتخابية سنة 2006، حين استخدمت الكتل كلها هذا الشعار في محاولة لاستمالة الناخبين.

بعد توقيع اتفاق أوسلو، ومع دخول طلائع السلطة الوطنية الأراضي الفلسطينية، ارتفعت أسعار الأراضي كثيراً، وأصبح هناك قطاع عام مركزه مدينة رام الله التي لم تعد مبانيها ومناطق السكن فيها كافية لاستيعاب هذا التغير السكاني. لذا انكب المستثمرون وشركات القطاع الخاص على الاستثمار بجنون في تجارة الأراضي، وفي بناء تجمعات سكنية ضخمة، وصل عدد الشقق في بعضها إلى أربعين شقة. واللافت في هذه الأبنية التي غزت المدينة أنها تفتقد النماذج الموحدة، فلكل عمارة لون وارتدادات مختلفة عن جارتها، ولا يوجد نسق موحد للخدمات الجماعية.

هناك سببان موضوعيان لهذا التضخم السكاني والعمراني في رام الله: الأول أن المساحة الممنوحة للبلدية من سلطات الاحتلال محدودة ولا تستوعب هذا التوسع. فالسياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة لا تمنح، إلا بصورة محدودة ومدروسة، رخص البناء التي تراعي في مضمونها "الحاجات الأمنية الإسرائيلية" كحدود المستعمرات، والطرق الالتفافية التي يسلكها المستوطنون، ومعسكرات جيش الاحتلال التي أخرجت من مراكز المدن في أعقاب اتفاق أوسلو ووضعت في أطرافها.

أما السبب الموضوعي الثاني لهذا التضخم فهو الهجرة المتصاعدة إلى مدينة رام الله، ولا سيما في الأعوام السبعة الأخيرة، بحثاً عن العمل وهرباً من الحصار الذي فرضته سلطات الاحتلال، فالهجرات الوافدة إلى المدينة أكبر كثيراً من قدرتها الاستيعابية.

هذان السببان دفعا المستثمرين إلى البناء بشكل عمودي، وإلى الاستفادة من أغلبية المساحات المتوفرة التي يمكن البناء عليها، مستغلين ضعف الجهات المكلفة بتنفيذ القوانين وقرارات المحاكم المتعلقة بالبناء.

يقول زياد خلف، المدير التنفيذي لمؤسسة عبد المحسن القطان، والذي تمتد جذوره إلى عائلة من عائلات رام الله الأصلية، أنه حين جدد لحالة المدينة التي فقدت طابعها المعماري الجميل وبساطة أهلها، مضيفاً: "علينا أن نتذكر كيف كان أجدادنا وأجدادهم يعتاشون من كرومهم وزيتونهم، وكيف كانوا يصنعون العرق من محاصيلهم، وكيف كان في كل بيت مخزون غذائي يكفي قاطنيه لمدة عام على الأقل". ويتذكر خلف ستينيات القرن الماضي وسبعينياته عندما كانت جدته تحمل في صباح كل يوم منتج أرضها وتبيعه في سوق الخضروات في المدينة، وكيف كان هو وأشقائه يغيبون عن المدرسة في موسم الزيتون لمساعدة العائلة، إذ كانوا ينمون في "القصور" الزراعية المنتشرة في الكروم.

ويتابع: "التغير السريع في أنماط الحياة في رام الله لم يكن مخططاً له قط، وهو فوق طاقة المدينة الاستيعابية على كل المستويات، ويتحمل صناع القرار كلهم، من البلدية إلى المحافظة إلى السلطة، مسؤولية المجزرة المرتكبة بحق المدينة. لقد كنت عضواً في المجلس البلدي من سنة 1996 حتى سنة 2002، واستقلت منه نتيجة شعوري بالعجز، ولعدم وجود آذان صاغية لمقترحات كان من شأنها أن تنقذ المدينة وطابعها. ففي كل اجتماع للمجلس البلدي، وفي كل اللقاءات ذات الصلة، كنت أقول إنه يجب أن ننشئ جهاز تحكم في نمو المدينة وتطورها، وأن نحافظ على المساحات الخضراء، إضافة إلى كثير من الأمور التي لو نفذت لتم الحفاظ على الحد الأدنى من جمال المدينة".

ويقول فرحات مهوي، المهندس والمخطط المعماري من مدينة رام الله، والذي يعمل في رواق (مركز المعمار الشعبي)، إن مشكلة الفوضى العمرانية في رام الله محورين: الأول مرتبط بحالة الفوضى السائدة، وبعدم قدرة الجهاز التنفيذي على اتخاذ أي إجراءات صارمة لمنع التجاوزات التي تحدث في البناء، وللحد من الازدواجية في تعامل الجهاز الرسمي الفلسطيني مع المقاولين، بالإضافة إلى عدم وضوح الصلاحيات بين سلطة المجلس البلدي التي تقع مدينة رام الله تحت مسؤوليته، وبين سلطة محافظة رام الله والبيرة التي تقع بلدية رام الله ضمن صلاحياتها، كعشرات البلديات والمجالس القروية، والتي تمثل السياسة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

أما المحور الآخر للمشكلة، فهو المخطط الهيكلي لنطاق البلدية، لأنه لا يشتمل على رؤية مستقبلية للمدينة، ولا على آليات للتطوير أيضاً، وإنما يتطرق إلى معالجة الارتدادات والمشكلات الموقته فقط. ومع أنه وحد ارتفاعات الأبنية في المناطق كافة، إلا أنه لم يحدد فئات البناء ولا المناطق المحتاجة إلى التطوير. وهكذا، فإن الارتفاع الكبير في أسعار الأراضي، بالإضافة إلى مخطط هيكلي وتنظيمي غير ملائم، ينتجان في الضرورة حالة من الفوضى العمرانية.

ويقول محمود عبد الله، عضو المجلس البلدي ونائب رئيسة البلدية، إن البلدية ليست سعيدة بجباية أموال من الغرامات التي تفرضها على المتجاوزين في البناء، على الرغم من أن تلك الأموال شكلت في مرحلة من المراحل مصدر دخل جيد للبلدية، كما أنها حلت بعض أزماتها المالية، لأن المخالفات التي تتم جباية غرامات عنها ليست مخالفات فاضحة، وإنما من تلك التي يجيزها القانون وهي، في معظمها، ترتبط بالارتدادات. ويضيف: "إننا في المجلس البلدي الحالي والمنتخب منذ سنة 2006، رفضنا منح المخالفين تراخيص، باستثناء بعض المخالفات الصغيرة. إن عدم منحنا التراخيص اللازمة للبناءات والشقق المخالفة لم يمنع الناس من السكن فيها. لكن من دون ترخيص البلدية لا يستطيع البائع والمشتري نقل الملكية وإعادة تسجيلها في دائرة الأراضي. وهنا ترحل المشكلة عملياً إلى العائلات التي لا ذنب لها في هذه المشكلات. ولهذا السبب تهيب البلدية دائماً بالمواطنين، قبل الشراء، التوجه إليها للتأكد من عدم وجود مشكلات قانونية في الشقق أو البيوت التي ينوون شراءها."

وتعرف المباني عالمياً بأنها لوحات فنية جميلة كما يقول السيد عبد الله في معرض رده على بشاعة الأبنية المنتشرة في رام الله، والتي لا تخضع لنموذج موحد. ويعتبر أن الضحية الأولى لهذه الفوضى، عدا الجمال، هو التراث المعماري الفلسطيني، محملاً المسؤولية لأكثر من جهة فلسطينية، إذ إن المشكلة عامة في المدن الفلسطينية كلها لا في رام الله وحدها. والمسؤولية الأولى، بحسب عبد الله، تقع على نظام الأبنية الذي لم يخضع لمعايير موحدة، ولم يراع فيه تصنيف المباني والأحياء بشكل يضمن الحد الأدنى لنسق عمراني. أما الجهة الثانية التي تتحمل المسؤولية فهي المهندسون الذين لا يبذلون قصارى جهدهم في توحيد النمط المعماري، وقلة الأجور التي يتقاضونها لا تعتبر مبرراً لهذه الفوضى.

ويؤكد عبد الله أن في استطاعة المجلس البلدي أن يحدد مناطق للبناء مستقبلاً بنمط واحد، وألا يصدر تراخيص بناء إلا بشروط معينة. وهذا ما نحن في صدد تنفيذه مستقبلاً للحد من هذه الظاهرة.

في رام الله

تجد كل العناوين

في نظرة سريعة إلى الكتاب السنوي الذي يصدر عن الجمعية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا) نجد أن مركز أغلبية المؤسسات والمراكز الثقافية والبحثية والمسارح ودور السينما هو رام الله، فلا يكاد شارع من شوارع المدينة يخلو من واحد من هذه المراكز والمؤسسات الثقافية والفنية: من مؤسسة عبد المحسن القطان، إلى مسرح عشتار، ومسرح وسينماتيك القصبية، إلى مركز الفن الشعبي، ومركز خليل السكاكيني، مروراً بقصر رام الله الثقافي، الذي شيد بدعم من حكومة اليابان وأطلقت البلدية اسم شارع طوكيو على الشارع المؤدي إليه، وسرية رام الله الأولى، إلخ. ليس هذا فحسب، بل إن كلاً من مركز مؤسسات البحث الكبيرة ومراكز استطلاعات الرأي العام هو في رام الله أيضاً، مثل: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ومركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، ومؤسسة الدراسات المقدسية، وهي فرع من مؤسسة الدراسات الفلسطينية، والمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، والكثير غيرها من المراكز والمؤسسات البحثية. إضافة إلى ذلك فإن مركز كل من المكاتب الرئيسية لقناتي "العربية" و"الجزيرة" الفضائيتين، وصحيفتي "الحياة" و"الأيام" الفلسطينيتين، هو في مدينة رام الله أيضاً. أما صحيفة "القدس"، فإدارتها وقسم التحرير فيها ومطابعها لا تبعد كثيراً عن رام الله، إذ إنها في بلدة الرام القريبة منها، لكن جدار الفصل العنصري يحول دون الوصول بسهولة إلى مقرها على الرغم من أنها تقع في منطقة احتلت منذ سنة 1967.

أما على الصعيد السياسي، فإن مقار القوى والأحزاب السياسية التي كانت في دمشق وتونس وعمّان وبيروت وصنعاء وبغداد، انتقلت بعد توقيع اتفاق أوسلو إلى مدينة رام الله، ويشمل ذلك المقار السياسية المناصرة للاتفاق والمعارضة له، الصغيرة منها والكبيرة. فرام الله، على الرغم من كونها مركزاً للنظام السياسي الرسمي، أي السلطة الوطنية، فإنها أيضاً مركز حيوي للمعارضة، إذ يوجد فيها مكاتب للأحزاب السياسية الإسلامية والوطنية كافة.

هنا، في رام الله، تجد المقاهي الشعبية التي تستطيع أن تشرب فيها قهوتك ونرجيلتك بمبلغ عشرة شواقل، أي ما يعادل دولارين ونصف دولار، وفيها أيضاً مقاهي النخبة التي تشرب فيها القهوة والنرجيلة أنفسهم، لكن بمبلغ يفوق الخمسين شيقلاً، أي أكثر من عشرة دولارات. وربما يكمن الفارق بين هذين النوعين من المقاهي في أن الثانية مختلطة تستطيع الفتيات الجلوس فيها، بينما الأولى حكر على الذكور. هذا بالإضافة إلى أن مقاهي النخبة هي أقرب إلى تلك الموجودة في العواصم الأوروبية، وهكذا يضاف إلى فاتورتك الاسم والسمعة العالميان. كما أنها مصنفة بحسب هوية صاحب المقهى وهوايته ومهنته؛ فهناك مقاهٍ يتجمع فيها الصحفيون والعاملون في هذا الحقل، وأخرى يتجمع فيها الفنانون التشكيليون، وثالثة للمخرجين، ورابعة للأجانب بشكل أساسي.

في العدد الحادي عشر الصادر في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر من مجلة "فلسطين الشباب"، التي يرئس تحريرها الصديق زكريا محمد، هناك باب شيق تحت عنوان Forward، وهو من الأبواب المخصصة للشباب، والتي تكتب بأقلامهم فقط، وفيه مادة معنونة: "ليش بنحب رام الله". وسأختار سبعة أسباب مما ورد في المجلة:

- لأنه في رام الله الواحد بيطلع من الكوفي شوب عشان يروح ع المطعم وبالعكس.
- لأنه في رام الله أول واحد بهنيك برمضان صاحبك المسيحي، وفي عيد الميلاد صاحبك المسلم.
- لأنه برام الله البنات حلوات بدون عمليات تجميل.
- لأنه رام الله ممكن تظفر فلافل وتتغدى صيني وتتغشى بيتزا إيطالية.
- لأنه في رام الله بتكون حزينة يوم الخميس، يكونوا أهل الشمال رُوحوا.
- لأنه في رام الله كل الناس بتستنى بعض عند البنك العربي، حتى الأجانب (البنك العربي على دوار المنارة، مركز رام الله الرئيسي).

● لأنه هون ما بتعرف وين بتخلص رام الله وبتبلش البيرة.

هذه الأسباب السبعة، التي ذكرها الشباب، لها أبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاستهلاكية. ففي النقطة الأولى إشارة إلى كثافة المطاعم والمقاهي المنتشرة في المدينة، بينما تدل الخامسة على أن سكان المدينة ليسوا، في معظمهم، من سكانها الأصليين. أما الأخيرة فتعبر عن عدم وجود حدود واضحة للمدينة، وقد أشرنا إلى ذلك في هذا التحقيق.

رام الله مركز اهتمام

الإعلام بكل وسائله

ليس غريباً على رام الله أن تكون المركز الإعلامي الأول في الأراضي الفلسطينية، لا محلياً فحسب، بل عربياً ودولياً أيضاً، بأنواعه المقروءة والمسموعة والمرئية كافة. فرام الله تعتبر مركزاً للنظام السياسي الفلسطيني، إذ فيها تتخذ القرارات المصرية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وفيها حوشر واستشهد الراحل ياسر عرفات، وابتعثت الطائرات الإسرائيلية الشهيد أبو علي مصطفى، كما يستقبل فيها رؤساء العالم والشخصيات الرسمية. لهذا، فإن أغلبية وسائل الإعلام المهمة اتخذت من رام الله مقراً لها للعمل في الأراضي الفلسطينية كافة.

ففي الوقت الذي بدأ الحديث عن تدهور الحالة الصحية للرئيس ياسر عرفات، دفعت وسائل الإعلام العالمية، BBC و CNN والجزيرة والعربية وغيرها، مبالغ طائلة لسكان المنطقة المحاذية للمقاطعة، "مقر الرئاسة"، من أجل استئجار منازلهم وسطوحها. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر من سنة 2004، تحولت تلك المنطقة إلى شبه استوديوهات تلفزيونية فيها جميع الخدمات الإعلامية، وكل ذلك في انتظار اللحظة التي سيطل فيها مراسلو هذه القنوات لإعلان أي خبر متصل بحالة الرئيس الصحية.

تقول الإعلامية شيرين أبو عاقلة: "إننا في مكتب الجزيرة في رام الله، نحافظ على طاقم عمل كامل بجهوزية تامة على مدار الساعة، لأن رام الله تعتبر "عاصمة الدولة الفلسطينية"، وربما يشكل هذا ظلماً للمناطق الأخرى التي قد تتعرض لحمولات إسرائيلية كبيرة أكثر من تلك التي تحدث في رام الله".

أبو عاقلة التي ولدت وكبرت في مدينة القدس، تقول أنها اضطرت إلى العيش في رام الله لأنها أصبحت تشكل مركز التنقل بالنسبة إلى مهنتها كإعلامية، وحالها هذا حال كثيرين من زملائها الذين يعملون في المحطة نفسها أو في محطات أخرى. وعلى الرغم من أن أبو عاقلة من حملة الهويات المقدسية، وليست بحاجة إلى تصريح لدخول القدس، فإن الحواجز المنتشرة بين المدينتين المتجاورتين تعوق بالضرورة حركتها كإعلامية تحتاج إلى كل دقيقة في أثناء عملها، في بلد تتغير أحداثه بين ساعة وأخرى.

الصحافي الفرنسي بنجامين بارت، الذي يعمل مستقلاً، والذي انتقل من فرنسا ليسكن في رام الله سنة 2002، أي في سنة اجتياح الضفة الغربية وحصار المقاطعة، وكان يرأس إحدى المحطات الإذاعية الفرنسية، بالإضافة إلى صحيفة فرنسية، يقول إن رام الله مركز حدث سياسي لأي صحافي يريد أن يكون قريبه. أمّا بشأن اختياره السكن في رام الله لا في غيرها، فيقول إنه كان من المفترض أن يسكن في القدس، لكن القدس الشرقية تصبح بعد الساعة السابعة مساءً كالقرية الصغيرة لا أحد يتجول في شوارعها، أمّا هنا في رام الله فكل شيء متوفر، من المطاعم إلى المقاهي إلى مراكز الخدمات.

بنجامين، الذي أجاد اللغة العربية من خلال وجوده في رام الله، وأصبح قادراً على القراءة والكتابة بها، يعيش في هذه المدينة ويعرف شوارعها وأحياءها كأنه من أبنائها القداماء، وله صديقة من بنات رام الله. وكصحافي فإن مصادره كثيرة، سواء أكان ذلك في الأحزاب السياسية أم في السلطة الفلسطينية. وعندما عمل في سنة 2005 مراسلاً لصحيفة Le Monde، طلبت منه إدارتها تغيير مكان سكنه والإقامة بالقدس، لكنه رفض وأصر على البقاء في رام الله.

يقول بنجامين إن عائلته وأصدقائه في فرنسا يحثونه دائماً على مغادرة رام الله لأنها تشكل خطراً على حياته، كما يروج بعض وسائل الإعلام، لكنه يقول لهم إن رام الله عبارة عن قرية عالمية تجد فيها كل شيء.

رام الله تحتكر الثقافة

في البرامج الصباحية لمحطات الإذاعة المحلية، وتحت عنوان "أين تذهب اليوم"، لا يكاد يمر يوم من دون إعلان يتعلق بنشاط ثقافي أو فني واحد على الأقل في مراكز رام الله الفنية والثقافية. وهذا النشاط قد يكون أمسية موسيقية لفرقة فلسطينية أو عالمية، أو فيلماً، أو محاضرة، أو ندوة، أو مؤتمراً، أو عروض رقص، أو غناء. وكثافة الأحداث الفنية والثقافية تجعل المهتمين، في كثير من الأحيان، يقعون في حيرة إزاء أي حدث يحضرون، ومنهم من يذهب إلى حدثين في الليلة نفسها.

هذا عدا النشاطات السنوية ذات الطابع العالمي، والتي تقام أيضاً في رام الله مع بعض المشاركات الخجولة في المدن الأخرى، كمهرجان فلسطين الدولي، ومهرجان رام الله للرقص المعاصر، ومهرجان القصبة السينمائي. وهذه المهرجانات التي تستضيف فنانيين ومخرجين عالميين تتيح لمجتمع رام الله التفاعل والتبادل مع الثقافة والفن العالميين، كما أنها تساعد في رفد الحركة التجارية والسياحية للمدينة. فخلال مهرجانات الصيف تمتلئ فنادق رام الله بالفلسطينيين القادمين من مناطق الجليل والمثلث، الأمر الذي يشير إلى أن رام الله أصبحت مكاناً لاستقطاب السياحة الداخلية، على الرغم من عدم وجود أي معالم أثرية أو دينية فيها.

إن مركز الفن الشعبي، الذي يقيم سنوياً مهرجان فلسطين الدولي، والذي كان شعار مهرجانه في سنة 2005: "ليهدم جدار الفصل العنصري"، اتخذت إدارته قراراً بنقل العروض أو بعضها إلى مناطق أخرى في الأراضي الفلسطينية، مثل بيت لحم وقرى الخليل ومدينة قلقيلية، التي أحيطت بالجدار من جهات ثلاث، أما الجهة الرابعة فهي حاجز احتلالي يتحكم في حركة الوافدين إلى المدينة والخارجين منها.

تقول إيمان حموري، مديرة المركز: "إنني أتفهم حاجة المدن والمناطق الأخرى إلى المشاركة في الحالة الثقافية الفلسطينية، لكن كثيراً من الظروف الموضوعية يحول دون ذلك كما هي الحالة في مدينة رام الله. فعلى سبيل المثال، إن التركيبة المحافظة لبعض القرى والمدن الفلسطينية لا تساعدنا على إقامة عروض فنية وثقافية كتلك التي تقام في مدينة رام الله. ففي قلقيلية منعت البلدية إقامة عروض لفرق فولكلورية فلسطينية غنت ضد الجدار، ومع الانتفاضة والمقاومة، بحجة أن هذا يتعارض مع القيم والمفاهيم الإسلامية، ولا يعبر عن الثقافة الإسلامية المحافظة، ويسمح بالاختلاط بين الجنسين."

وتشير حموري إلى أنه، وفي أكثر الدول تطوراً، يوجد مركز للثقافة، غالباً ما يكون العاصمة. وليس غريباً أن تكون رام الله المركز الذي يوفر البيئة الفنية والثقافية الملائمة للفنانين الذين يأتي بعضهم من تلك المناطق المحافظة. وبالإضافة إلى البيئة، فإن رام الله تتوفر فيها البنية التحتية للعمل الفني مثل القاعات والمسارح والاستوديوهات ومراكز التدريب وغيرها من التقنيات التي ترفد طاقة الفنانين.

ويقول خالد عليان، المدير التنفيذي لمسرح وسينماتيك القصبة، إن تركيز الحالة الثقافية والفنية في رام الله يعتبر حديثاً نسبياً. ففي ثمانينيات القرن الماضي كانت القدس تحتضن الفرق الفنية والمراكز الثقافية، لكن مع اندلاع الانتفاضة الأولى أصبحت هذه المراكز ملاحقة من السلطات الإسرائيلية وعرضة لمضايقات يومية. ومع اندلاع

انتفاضة الأقصى، وإغلاق القدس بشكل كامل عبر تطويقها بالجدار والحواجز، لم يعد في الإمكان الحفاظ على فاعلية هذه المراكز والمؤسسات. من هنا أصبحت رام الله العاصمة الثقافية للأراضي الفلسطينية، فهي تعتبر - بحسب عليان - مدينة منفتحة ومختلطة، دينياً وسياسياً، وقريبة من القدس، ومركزاً لأغلبية المؤسسات الأهلية الدولية والمحلية، ومركزاً رئيسياً للسلطة الوطنية الفلسطينية، إذ تتوفر فيها بنية وبيئة تؤهلانها لأن تكون مركز الثقافة الأول في الأراضي الفلسطينية، على الرغم من أن بعض المدن بدأ، مؤخراً، الاهتمام بالمجال الثقافي والفني، وهناك بدايات جيدة في نابلس وجنين وبيت لحم.

من جهة أخرى يشير عليان، الذي يشغل أيضاً منصب مدير مهرجان رام الله للرقص المعاصر، إلى أن الجمهور في رام الله يتجاوب مع فرقة رقص معاصر أكثر من تجاوب الجمهور في مدن أخرى ذات طابع محافظ، الأمر الذي يشجعنا باستمرار على تطوير العلاقة بفرق فنية عالمية ودعوتها واستضافتها في رام الله.

رام الله مركز

يجذب الطبقة الوسطى

إن الكثافة والتنوع في الحضور المؤسسي شرطاً وجود الطبقة الوسطى. فقد أظهرت المعطيات الإحصائية تبايناً واسعاً في التكوين الطبقي لمدن الضفة والقطاع. وليس صحيحاً، كما هو متوقع، أن المدن الأكبر حجماً هي المدن التي تضم النسبة الأعلى من الطبقة الوسطى. فالنسبة الأعلى للطبقة الوسطى برزت في مدينتي رام الله والبييرة، المدينتين الأصغر حجماً بين المدن الفلسطينية، إذ اقتربت من النصف، قياساً بنسبة متواضعة جداً في مدينة الخليل، ونسبة لا تزيد على المعدل الوطني العام في مدينة غزة... (هلال 2006، ص 286).

يسوق جميل هلال في كتابه "الطبقة الوسطى الفلسطينية... الأسباب التي تدفع هذه الطبقة إلى التمركز في مدينتي رام الله والبييرة، كمؤسسات السلطة الفلسطينية، ومقار المنظمات غير الحكومية، والشركات الخاصة وسط الضفة، والهجرات الواسعة التي شهدتها رام الله والبييرة في العقود الماضية إلى أميركا الشمالية وأبقت على علاقة بين هؤلاء ومدينتي رام الله والبييرة. كما ساهم في الاتجاه ذاته تأثيرات الحضور المسيحي في رام الله نظراً إلى تنوع النشاط في هذا الموقع.

أمّا المحاضرة في علم الاجتماع في جامعة بيرزيت، الدكتورة ليزا تراكي، فتقول إن ظاهرة تمركز الطبقة الوسطى في رام الله ليس بالأمر الحديث زمنياً، إذ إن تاريخ الهجرات الداخلية إلى رام الله بدأ بعد النكبة مباشرة، وازدهر بشكل كبير في ستينيات القرن الماضي. ففي سنة النكبة كان اللاجئون الذين لجأوا إلى رام الله، في معظمهم، من الفقراء، فأقاموا بشكل مؤقت في المدارس، لكنهم لم يمكثوا كثيراً في رام الله، وإنما انتقلوا إلى المخيمات القريبة من المدينة وهي أربعة: الأمعري والجلزون ودير عمار وقلنديا. أمّا اللاجئون الذين بقوا في رام الله، وأغلبيتهم من مدن وسط فلسطين كالكلد والرملة ويافا، فهم أولئك الذين كانوا ينتمون إلى الطبقة الوسطى في مدنهم أصلاً، وقد تمكنوا من العيش في رام الله وشراء أراضٍ والبناء عليها، واندمجوا لاحقاً في معترك التجارة وأصبحوا من كبار تجار المدينة.

وعلى ما يبدو، فإن عدم مكوث اللاجئين في رام الله سنة 1948 كان لأسباب داخلية. فبحسب بعض المصادر كانت قدرات البلدية الاستيعابية محدودة، الأمر الذي دفع بعض القيمين عليها إلى التوجه إلى جهات خارجية للتخفيف من الأعباء التي تترتب على المدينة. فقد أرسل القائم بأعمال رئيس بلدية رام الله رسالة إلى الملك الأردني في تموز/يوليو، طلب إليه فيها "أن يصدر أمراً إلى بلدية رام الله يسمح لها فيه بإخلاء المدينة من اللاجئين إذ ليس في إمكانها أن تتحمل هذا الوضع" (منير 1997، ص 110).

وبحسب تراكي، اعتبرت رام الله في ذلك الوقت مركزاً للتعليم، ولاحقاً مركزاً للتعليم العالي، كما أن النشاط السياسي المبكر فيها ساهم، إلى حد كبير، في تركيز هذه الطبقة فيها. لكن بعد سنة 2000، شهدت المدينة تحولاً كبيراً في أعداد الوافدين إليها من شمال الأراضي الفلسطينية وجنوبها، وذلك نتيجة الحصار طبعاً. إضافة إلى ذلك، وبحسب تراكي أيضاً، فإن نتائج التعداد العام التي ستظهر أوائل سنة 2008، ستكون دراماتيكية على مدينة رام الله، إذ إن المؤشرات الموجودة تؤكد وجود تغيرات جوهرية في تعداد سكان المدينة، وفي خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية. تضيف تراكي، أيضاً، أن من الضروري التمييز بين كون رام الله مركز خدمات حيويًا لعدد كبير من السكان من خارجها، وبين ظاهرة الانتقال إلى السكن في رام الله.

إن كون رام الله مركزاً حيويًا للتسوق، وللخدمات، وللإدارة العامة لمختلف الوزارات والمؤسسات الكبيرة، يزيد عدد وافديها نهاراً نحو خمسة أضعاف، لكن ما إن يحل الغروب حتى يتراجع عدد قاطني المدينة إلى ما كان عليه. أما وافدوها الجدد، الذين جاؤوا إليها بعد سنة 2000، فهم ليسوا بالخلفية والدخل أنفسهم. فالقسم الأكبر من ذوي الدخل المحدود وصغار الموظفين يستأجر شققاً في الأحياء الشعبية، كحي أم الشرايط، أو في القرى المجاورة، ويشترى قسم آخر منهم شققاً في الأحياء نفسها ضمن تسهيلات مصرفية معينة، في حين أن ذوي الدخل المتوسط والمرتعف يمتلكون شققاً في الأحياء الراقية في المدينة، كحي المصيون وحي الطيرة.

تلقت الدكتورة تراكي النظر إلى ظاهرة اجتماعية جديدة في رام الله بدأت ملامحها تتبلور مع قدوم السلطة الفلسطينية، وتأتي انعكاساً للاستقطاب الطبقي الجاري، وهي ظاهرة التباين الاجتماعي. فالمراقب يستطيع أن يلاحظ أن هناك أحياء شعبية في أطراف المدينة وفي القرى والبلدات المجاورة أصبحت امتداداً لرام الله نتيجة التواصل العمراني، مثل بلدة بيتونيا المجاورة، وهناك أحياء راقية مثل حي الطيرة وحي المصيون، مع أنه، سابقاً، كان يوجد تجانس أكبر، وكان في إمكان ذوي الدخل المحدود أن يسكنوا في الأحياء والمناطق التي يسكنها الأغنياء. وتشير تراكي إلى أن ترجمة هذه الظاهرة تبدو في رياضة الركض الصباحية التي تقوم بها السيدات، إذ يمكن مشاهدتهن يجرين في حيي المصيون والطيرة، لكن ليس في الأحياء الشعبية.

أما الدكتور سليم تماري، المحاضر في علم الاجتماع في جامعة بيرزيت، فإنه يعود بظاهرة تركز الطبقة الوسطى في رام الله إلى الحرب العالمية الأولى، حين ساهمت الإرساليات التعليمية في بروز شريحة متعلمة من أبناء المدينة، الأمر الذي عزز هجرة كثير من أبناء رام الله المسيحيين إلى أميركا في العشرينيات من القرن الماضي. أما في ثلاثينيات القرن الماضي نفسه، فقد ساهمت تلك الهجرة، والنسبة المتزايدة في أعداد المتعلمين، في إحداث حركة عمرانية كبيرة في رام الله كان مصدرها الأموال المتدفقة من أبناء المدينة المهاجرين.

ويستطرد تماري قائلاً إن حقبة ستينيات القرن الماضي شكلت أيضاً قفزة نوعية في بلورة هوية المدينة. فبالترام مع ثورة النفط في الخليج العربي هاجر كثير من أبناء المدينة من جميع الفئات إلى دول الخليج للعمل هناك، ورافق ذلك تميم تجربة التعليم الجامعي المجاني مع بروز التجربة الناصرية والبعثية، فالتحق العشرات من أبناء المدينة بالجامعات العربية والأجنبية. لقد ساهم ذلك كله، وبشكل كبير، في نهضة عمرانية أخرى في المدينة، وفي نشوء بنية تحتية أهلتها لتكون مركز الاستثمار الاقتصادي، ومن ثم في بروز شريحة اجتماعية متمولة.

أما في التسعينيات من القرن الماضي، فإن الدكتور تماري يعتبر أن موقع رام الله الجغرافي، حيث أنها تتوسط الأراضي الفلسطينية، وقربها الشديد من القدس، ساهما إلى حد كبير في استقطاب كوادر العائدين إليها في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو. فقد كان الرئيس ياسر عرفات اختار مدينة رام الله لتكون مركزه في الضفة الغربية نظراً إلى قربها من القدس، إذ كان من المفترض أن تؤدي المفاوضات إلى دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

وبحسب تماري، ولأسباب اجتماعية محضة، فضل كثير من كوادر السلطة الوطنية العيش في رام الله لا في مدينة غزة؛ فالقوة البيروقراطية العليا، بالتحديد، التي جاءت من عواصم بيروت وتونس وعمان، رأت في رام الله مكاناً يوفر لها العيش بنمط حياتها نفسه في تلك العواصم.

ويرى زياد خلف أيضاً أن الهجرة الوافدة إلى رام الله تعتبر ظاهرة قديمة تزامنت مع هجرة أهاليها إلى الخارج. وهو يعزو سبب ذلك إلى التعليم الذي كان متوفراً في المدينة، إذ كانت تتميز بمستوى التعليم الموجود في مدارس "الفرنديز" تحديداً. كما أن مناخ رام الله الجميل دفع بالطبقات الغنية، وتحديداً من المدن الساحلية كيافا على سبيل المثال، إلى السكن فيها. أما نوعية المهاجرين إلى رام الله فهم، في أغلبيتهم، من العائلات المثقفة والمتعلمة.

وتبقى عيون أبناء رام الله القرية العالمية، كما سماها الصحافي الفرنسي بنجامين بارت، سواء الأصليين منهم أو الوافدين، رانية إلى القدس كعاصمة دولة فلسطين المستقلة. ■

المراجع

- "مجلة فلسطين الشباب" (2007). رام الله. العدد الحادي عشر، شهرية تصدر عن جيل للنشر.
- منير، إسبير (1997). "اللذ في عهدي الانتداب والاحتلال". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- هلال، جميل (2006). "الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية الثقافية". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

كلام صور:

مبنى المحكمة العثمانية، وقد رُممه حديثاً "رواق"، مركز المعمار الشعبي.

تصوير: مجدي حديد

المدخل الرئيسي لمطعم "شقيقة".

تصوير: مجدي حديد

رام الله سنة 1912.

المصدر: مكتبة الكونغرس.

منظر عام لمدينة رام الله (أطراف البلدة القديمة)، ويبدو في الصورة مسجد وكنيسة متجاوران.

تصوير: مجدي حديد

ملصق حدث فني.

تصوير: مجدي حديد

مقر المجلس التشريعي الفلسطيني.

تصوير: مجدي حديد

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx